الخصخصة ودور الدولة في الاقتصاد العراقي

اعداد :

م.م. احمد صدام عبد الصاحب

مركز دراسات الخليج العربي/جامعة البصرة

يعد الاخذ بقوى السوق احد المبادىء الرئيسة في البيئة الاقتصادية العراقية الجديدة ، مما يتطلب ذلك اعادة صياغة دور الدولة من خلال التخلي التدريجي عن سياسة الدعم الشامل ، الى سياسة الدعم الهادف مما يؤدي الى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع مع اعطاء القطاع الخاص دوراً اكبر في مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي .

ان مبدأ الشراكة والتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص يعد مهماً وضرورياً في اعادة صياغة دور الدولة ، ذلك لتخفيف النفقات المالية للقطاع العام اذ يجب ان تكون هذه الشراكة على حسب درجة التطور والتأهيل لدور القطاع الخاص في البيئة الجديدة كي تكون عملية التحول ذات جدوى اقتصادية ، خاصة في القطاعات التي ساهمت التطورات التقنية في خلق فرص استثمارية تنافسية جديدة فيها للقطاع الخاص ومثال ذلك قطاع الاتصالات للهواتف النقالة في العراق الذي تطور خلال فترة قصيرة قياساً بالمشاريع الحكومية الموعودة ،كقطاع الكهرباء على سبيل المثال الذي مازال عاجزاً عن تقليل ساعات الانقطاع (المبرمج) بعد قضي سنتين على انتهاء الحرب على العراق.

وتشير التجارب الدولية الى ان برامج الخصخصة يجب ان تركز اساساً على تهيئة نظام كفوء لايهتم فقط بتوسيع نصيب القطاع الخاص فحسب ، وانما يهتم بتهيئة مناخ افضل لاتخاذ القرارات وبمهارات تنظيمية وقدرات ابداعية افضل ، كما يجب ان يصاحب ذلك تحريراً اكبر للاستثمارات الاجنبية المباشرة .

ان من اهم القطاعات التي يمكن اسنادها الى القطاع الخاص هي قطاعات الخدمات اذ انهـا مؤهلة لعملية الخصخصة بشرط ان تكون هناك تعديلات اساسية في الاسعار بما يحقـق مصـلحة الطرفين أي المستهلكين والقطاع الخاص ، وفي المقابل سوف تتخلص الدولـة مـن نفقات مالية كبيرة لقطاعات الخدمات والمشاكل التي يعاني منها ، ولضمان نجاح ذلك لابد من صدور التشريعات المنظمة لبرامج الخصخصة والتي من اهدافها منع الاحـتكار وتشـجيع المنافسة ، وفضلاً عن ذلك يجب انشاء هيئات رقابية تزيهة لمتابعة اعمال المشروعات المحولة الى القطاع الخاص لحماية المستهلك وضمان المنافسة العادلة. ونظـراً للامكانـيات المحدودة لنمو القطاع العام تبرز ضرورة تشجيع الخصخصة في استيعاب العمالة الوطنية من خلال تشجيع الفرص الاستثمارية الخاصة والتي من الممكن ان تخلق العديد من فرص العمل في المشاريع الخدمية ، اذ يعد الاختلال في سوق العمل من اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي ، اذ تقدر نسبة العاطلين عن العمل مابين (45%-65%) مـن اجمالي قوة العمل . تأتي هذه الزيادة بعد قرار حل الجيش العراقي وتحويله الى جيش من العاطلين ، فيما تعمل النسبة الباقية ضمن فروع القطاع العام حيث تسود البطالة المقنعة في معظم القطاعات الحكومية الانتاجية والخدمية للظروف المعروفة التي يواجهها الاقتصاد العراقي .

وفيما يخص اسناد بعض القطاعات الصناعية غير الاستراتيجية الى القطاع الخاص المحلي مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية التي لم تتمتع بميزة تنافسية فمن المـتوقع عـدم مواجهة هذه الصـناعات للسلع المستوردة لسبب معروف هو تباين الجودة والتكاليف،ومـن الجدير بالذكر ان من المشاكل التي واجهت القطاع الخاص العراقي في عقـد التسـعينات من القرن الماضي، هو فتح الاسواق امام البضائع الايرانية و"سورية والمناشيء الاخرى،وعلى الرغ من رداءة هذه المناشيء قياساً بالسلع الاجنبية المستوردة فلم يحقق القطاع الخاص نجاحاً يذكر كنتيجة لذلك ، اذ تعطل هذا القطاع –على الرغم من بساطته – من الاستثمار في المشاريع الصغيرة مثل صناعة المواد البلاستيكية والخزفيات والمـيراميك وغـيرها.ومن هنا فمن المؤكد ان تستمر هذه المشكلة خصوصاً عند دخول العـراق مسـتقبلاً كعضو في منظمة التجارة العالمية (WTO) اذ لا تقدر السلع المنتجة محلياً على مواجهة السلع الاجنبية العالية الجودة والمنخفضة التكاليف .

امـــا في المجال الزراعي ؛ فمن الممكن ان يخطو الاقتصاد العراقي خطوات اكبر مـــن خلال دعم القطاع الخاص المحلي في هذا المجال ، عن طريق اللجوء الى عمليات الاقـــراض الزراعي وتوفير المعدات والآلات الزراعية والبذور المحسنة بأسعار مدعومة مـــع توفير منافذ تسويقية لهذه المحاصيل عن طريق الدولة . وخاصة المحاصيل الداخلة فـــي المجال الصناعي مثل قصب السكر والقطن والذرة بأنواعها والانتاج الحيواني ، اذ يخلـــق دعـــم هذه المحاصيل حالة من الجذب الخلفي والامامي مابين القطاعين الزراعي والصـــناعي في هذا المجال ، وفي هذه الحالة ستكون هناك تشابكات قطاعية في عمليات الانـــتاج تؤدي الى رفع مستوى المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن ذلك ان هـــذه التشابكات فيما بين القطاعات ستعمل على توظيف ايدي عاملة جديدة مما يؤدي الى مـــن مشـــكلة الـــبطالة وزيادة مستوى الدخول الفردية للمنظمين في سوق العمل ، اذ من الطبيعي ان ينعكس ذلك على مستوى التنمية البشرية في العراق .

اما ما يتعلق بدور الدولة في ظل آلية التحول الى اقتصاد السوق ، ففي هذه المرحلة يجب ان يكون لها دور فعال ، اذ ليس من المصلحة ان تتخلى الدولة عن دورها الهام في الاقتصـــاد الوطنـــي الذي يرتكز اساساً على دعم طبقات المجتمع الفقيرة ، في هذه الحالة يصـــبح الانمـــوذج العملي والسلائم للاقتصاد العراقي هو نموذج (اشتراكية السوق) الذي يشير الى الموازنة بين ملكية رأس المال الخاص ونظيره العام وكذلك الموازنة بين رأس المال الوطني ونظيره الاجنبي في صيغه الاستثمارية المختلفة . اذ لايمكن تحرير الاسعار بشـــكلها المطلـــق او خصخصـــة قطاعات الخدمات الضرورية مثل الكهرباء دون وضع شـــروط تخـــدم الصالح العام أي المستهلكين ، اذ لايسمح مستوى الدخول الفردية لغالبية افراد المجتمع العراقي بهذا التحول المفاجيء لدور الدولة في تسعير السلع والخدمات من خلال الشروط التي سوف ترضها على القطاع الخاص المستثمر في أي قطاع وبما يبقي الـــدور الاشـــرافي للدولة قائماً ومؤثراً في القطاعات المخصخصة ، اذ من الصعب جداً الاســـتفادة مـــن آلـــية الســـوق دون احداث تفعيل لدور الدولة في توفير البنى الاساسية والمتطلبات الرئيسة التي تعمل على سيادة هذه الآليات لتعظيم مزايا السوق.